Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 163-178
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.9

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Integration of the application of international financial reporting standards (IFRSs) for assets and their impact on the unified accounting system for banks and insurance companies

Baraa Muner Youhanna*, Sinan Zuhair Mohammaed
College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:
International Financial Reporting Standards (IFRSs), assets, outputs of the unified accounting system.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 19 Jan. 2023
Accepted 19 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Baraa Muner Youhanna
College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract: The main objective of the research is the scientific and practical study regarding assets in banks. And how the accounting treatment of these assets is in accordance with the International Financial Reporting Standards IFRSs. To show and clarify all the effects and changes that occur on banks when applying the International Financial Reporting Standards IFRSs to them, and also to clarify the similarities and differences between each of International Financial Reporting Standards (IFRS) and the unified accounting system for banks and insurance companies.

In order to achieve this research, the deductive approach was relied upon by reviewing previous studies in this field in the local and global environment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 163-178
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.9

تكامل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs للأصول وتأثيرها على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين

براء منير يوحنا **سنان زهير محمد جميل**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

يتمثل الهدف الأساس للبحث في الدراسة العلمية والعملية فيما يخص الأصول في المصارف، وكيفية المعالجة المحاسبية لهذه الأصول وفق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs واظهار وتوضيح التأثيرات والتغيرات التي تطرأ على المصارف عند تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs عليها، وأيضا توضيح التشابه والاختلاف بين كل من معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS والنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين.

ولتحقيق هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال في البيئة المحلية والبيئة العالمية.

الكلمات المفتاحية: معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs)، الاصول، النظام المحاسبي الموحد.

المقدمة:

تقوم هذه الدراسة ببيان تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs) للأصول على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين، إذ ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة بتوضيح المعالجة المحاسبية المتبعة في كيفية قياس وعرض الاصول، اذ ان النظام المحاسبي الموحد ما يزال يستخدم طرق قديمة في كيفية معالجة هذه الأصول وكيفية حساب أقامها في الدفاتر والسجلات، إذ إن الأساس المتبع في قياس الأصول وفق النظام المحاسبي هو التكلفة التاريخية في القياس وذلك وفق القيمة الدفترية للأصل، في حين إن معايير الابلاغ المالي الدولية فأنها تقوم بإعادة تقييم الأصول وفقا لقيمتها العادلة نهاية كل سنة او كل فترة مالية، وإن إعادة التقييم للأصول تعطي صورة أكثر دقة لوضع الكيان الاقتصادي ووضع الممتلكات الخاصة بهذا الكيان. تضمن البحث خمسة محاور تناول المحور الأول منهجية الدراسة والمحور الثاني: اطار عام عن معايير الابلاغ المالي الدولية والمحور الثالث: اطار عام عن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين والمحور الرابع: تأثير معايير الابلاغ المالي الدولية للأصول على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين والمحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: منهجية البحث

1-1. مشكلة البحث: نظرا لأهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs عن الأصول في تبنيها من قبل الكيانات الاقتصادية المطبقة للنظام المحاسبي الموحد، وذلك لغرض تنظيم الممارسة المحاسبية، وعدم الانسجام بين النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين مع معايير الابلاغ المالي الدولية نتيجة عدم التحديث لفترة طويلة، اذ يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس الآتي:

- هل هناك تأثير لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs للأصول على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟

ويشتق من السؤال الرئيس أعلاه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يؤثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs على قياس الأصول في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟
2. هل يؤثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs على الافصاح عن الأصول في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟

1-2. اهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال محاولته تقديم معالجة محاسبية وفق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs والنظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين، وذلك فيما يخص المحاسبة عن الأصول، إذ تمثل هذه المعالجة بحد ذاتها اضافة علمية، ومحاولة في مواكبة التطور فيما يخص المحاسبة في المصارف بصورة عامة والمحاسبة عن الأصول بصورة خاصة.

1-3. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى بيان ما يأتي:

1. بيان أهمية معايير الابلاغ المالي الدولية للأصول وأهمية تطبيقها.
2. بيان تأثير تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين بشكل عام وعلى القوائم المالية للمصرف محل الدراسة بشكل خاص.
3. تطوير إجراءات المحاسبة عن الأصول ورفع كفاءة النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التامين في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للسيطرة على هذه الأصول من خلال دراسة وتحليل إجراءات المحاسبة عن هذه الأصول في المصارف.

1-4. فرضية البحث: بالاستناد إلى أهمية ومشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة بالآتي:

❖ هناك تأثير لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs للأصول على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.

ويشتق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. هناك تأثير لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs على قياس الأصول في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين.
2. هناك تأثير لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs على الافصاح عن الأصول في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين.

1-5. منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على ما كتب حول الموضوع في الكتب والدوريات العربية والأجنبية والرسائل والبحوث المنشورة على الانترنت.

1-6. انموذج البحث:

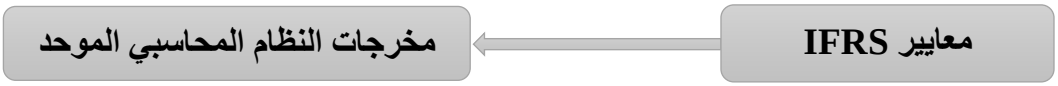

الشكل (1): انموذج البحث المقترح

المحور الثاني: إطار عام عن معايير الابلاغ المالي الدولية

2-1. مفهوم معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs): يقصد بالمعيار المرشد الاساسي لقياس العمليات والأحداث المالية التي تأثر في المركز المالي للكيان الاقتصادي ونتائج اعماله، وايصال المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة (حفاصة وفرحات، 2021: 274).

أما معايير الابلاغ المالي الدولية تعرف على أنها المعايير والتفسيرات الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، حيث تشمل: (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومعايير المحاسبة الدولية، وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (لفته، 2021: 92).

كما ويعرفها المجربي بانها عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة من لجنة معايير المحاسبة المالية IASC ومجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB، والتي تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، وتتمتع بالشفافية والقابلية للمقارنة في البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في الأسواق المالية العالمية، والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. (المجربي، 2012: 7)

ويعرفها (حسن وعزيز) بأنها ضوابط مقبولة ومعترف بها على نطاق واسع، وترتكز في اصدارها على أساس موضوعي وأطار عمل متكامل وتعد تطورا وامتدادا لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر عن معايير المحاسبة. (حسن وعزيز،2021: 49).

إذ ويرى الباحث من التعريفات السابقة لمعايير الابلاغ المالي الدولية، أنها عبارة عن ارشادات وتفسيرات صادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي هي عبارة عن ضوابط مقبولة ومعترف بها وعلى نطاق واسع عالميا، وهي تمتاز ايضا بالشفافية والقابلية للمقارنة في بياناتها المالية واحد أهدافها الرئسية لتقليل الفوارق بين السياسات المحاسبية العالمية، إذ إن هذه الخصائص تساعد في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين المختلفين والاطراف الأخرى ذات العلاقة.

2-2. اهداف معايير الابلاغ المالي الدولية: تتسم معايير الابلاغ المالي الدولية بالأهداف الآتية:

1. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والاجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية (لجدل الصيد واخرون، 2018: 10).
2. تعزيز مقارنة البيانات المالية وتحسين شفافية الكيانات الاقتصادية، وزيادة جودة التقارير المالية، وبالتالي توفير فوائد أكبر للمستفيدين (Fera, 2016: 69).
3. التأكيد على أن البيانات المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع المعايير الدولية والافصاح عن ذلك.
4. توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة كاملة، وذات صلة في الوقت المناسب للوفاء بمتطلبات الإبلاغ القانونية لمساءلة أصحاب المصلحة في الكيان الاقتصادي عن تمويلها ودعم اتخاذ القرارات (Jibril, 2019: 50).
5. الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للكيانات الصغيرة والمتوسطة واقتصاديات الدول النامية فيما يخص تحقيق الهدفين الأول والثاني (Almaharmeh, 2017: 34).

2-3. أهمية معايير الابلاغ المالي الدولية: وتنبع أهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في الدور الذي تلعبه لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي من أجل ان توفر معلومات مالية ملائمة وقابلة للمقارنة تستند إلى حقائق تم إعدادها على أسس علمية، ومعروضة في القوائم المالية تستخدم في المساعدة في

ترشيد قرارات مستخدميها. (حفاصة وفرحات، 2021: 274)، ويذكر (Alappatt, 2020: 8) أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs يعدّ ملائماً للأسواق المالية والشركات الدولية.

وتأتي أهمية معايير الابلاغ المالي الدولية من خلال الحاجة إليها في الأمور الآتية: (صلاح، 2008: 60)

1. تحديد وقياس الأحداث المالية في الكيان الاقتصادي.
2. إيصال نتائج القياس إلى مستخدمين القوائم المالية.
3. تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
4. اتخاذ القرار الملائم والمناسب في الوقت المناسب.

مما سبق يرى الباحث أن أهمية معايير الابلاغ المالي الدولية تكمن في تحقيقها للتوافق المحاسبي وتوفير معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة، حيث يساعد ذلك في جعل المعلومات مفهومة للجميع وذات جودة عالية، وايصال النتائج للمستخدمين بوضوح، مما يساعدهم ذلك في اتخاذ القرارات المناسبة.

2-4. خصائص معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs): تتسم معايير الابلاغ المالي الدولية بمجموعة من الخصائص وكما يأتي: (عبدالله، 2009: 6) (Gomez, 2012: 12):

1. انسجام المعايير المحاسبية مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة، بمعنى أن يتم صياغة تلك المعايير في ضوء الأهداف والمفاهيم التي تسعى لخدمة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي للمعايير المحاسبية، أي أن المعايير يجب أن تكون متسقة ومنطقية من الناحية الداخلية (أي عدم وجود تناقض أو تعارض فيما بين معيار محاسبي وأخر)، ومن الناحية الخارجية (أي عدم وجود تعارض بين معيار ومكونات النظرية المتمثلة بالأهداف والمفاهيم والمبادئ المحاسبية).
3. واقعية المعايير المحاسبية، أي أن المعايير يجب أن تكون نابعة من الواقع، وتتلائم مع الظروف البيئية المحيطة، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
4. يجب أن تتسم عملية وضع المعايير المحاسبية نفسها بالمرونة والاستمرارية انسجاما مع تغييرات البيئية المحيطة، وان تكون مفهومة وقابلة للتطبيق دون أن يصاحبها إجراءات معقدة.
5. حيادية المعايير المحاسبية، أي عدم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدم لمصلحة طرف معين، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز، وإلا لن تكون هناك قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وسوف يفقد المستخدمون الثقة في تلك القوائم، مما يؤدي إلى عدم استخدام المعلومات التي تتضمنها.
6. تكون المعلومات المالية موثوقة لأنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.

2-5. فوائد التحول إلى معايير الابلاغ المالي الدولية:(IFRSs) لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تأثير كبير على أداء الشركات بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بمصالح الاطراف التي ترتبط مع تلك الشركات من ملاك وموظفين وممولين وعملاء تجاريين وحكومات وغيرها.

إذ تعدّ المعايير المحاسبية الدولية بمثابة مقاييس، يتم بموجبها التعرف على مدى مصداقية البيانات المالية ودرجة تحقيقها للشفافية، لذلك لم يعد تطبيق المعايير المحاسبية خيارا بيد الكيانات الاقتصادية وإنما هو ضرورة ادارية ومالية واقتصادية، إذ يرى عدد كبير من الباحثين والمهتمين أن استعمال المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإبلاغ المالي يضمن للشركات مزايا عدة أهمها: (جبر وذياب، 2021: 176)، (Akpomi & Nnadi, 2017: 45)

1. تعد المعايير الدولية المتعلقة بالإبلاغ المالي، أحد أهم المرتكزات التي يستند إليها في اعداد القوائم المالية والتي تكتسب صفة الموضوعية.
2. يؤدي تبني معايير الابلاغ المالي الدولية، إلى تغيير نظرة العديد من الدول والهيئات المحاسبية التي اتجهت في الآونة الأخيرة للاهتمام في صياغة الاجراءات والضوابط المهمة من أجل تحديد أهداف المحاسبة والقوائم المالية.
3. تساعد معايير الابلاغ المالي الدولية، بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات الشركات واعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة مالية واقتصادية وليس وفق النظرة القانونية فقط.
4. تعمل معايير الابلاغ المالي الدولية، على اضفاء صفة الشفافية على حسابات الشركات مما يسمح بتدقيق القوائم المالية.
5. توفر معايير الابلاغ المالي، الحاجات الاساسية للمستخدمين من خلال توفير معلومات مهمة وفق طرائق موضوعية موحدة تقلل من تفاوت المعلومات المقدمة من قبل جهات أخرى.
6. تعمل معايير الابلاغ المالي الدولية، على تحسين الافصاح خاصة في الملاحق من خلال توفير معلومات وصفية وكمية حسب القطاعات الجغرافية للشركات.
7. إن عملية التقارب المحاسبي تساعد في تقليل عدم التماثل في المعلومات المالية بين الشركات من مختلف البلدان، مما يؤدي إلى انخفاض في تكاليف المعلومات التي تحفز التدفق في الاستثمارات المباشرة والتجارة الدولية.
8. قابلية المقارنة الكبيرة، فالقوائم يتم أعدادها في أطار يتسم بالثبات والاتساق وفقا لمجموعة من المتطلبات المحددة، مما يزيد من قابلية المقارنة، وهذا يسمح للمستثمرين أجراء عملية المقارنة بطريقة سهلة. (ويفر، 2016: 54)

2-6. التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRSs) في العراق:

هناك تحديات وعقبات واجهت الدول العربية بصفة عامة، والعراق بصفة خاصة عند تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والتي تغلب عليها البعض، في حين تغلب على بعضها بعض الدول العربية، في حين لم تستطع دول أخرى النجاح في تطبيق المعايير بسبب هذه التحديات والعقبات، ومن أهم هذه التحديات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العراق: (عبد الكاظم، 2018: 184-185) و(الناغي، 2021: 11-12):

1. مشكلة التمويل لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
2. مشكلة الموارد البشرية، وعدم القدرات البشرية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
3. الثقافة المحاسبية التي تخدم جمع الضرائب في الدولة، فالتوجه الضريبي الحكومي لتطبيق التقارير المالية بهدف الربح الضريبي فقط.
4. التركيب الاقتصادي للشركات في الدولة عبارة عن شركات صغيرة وعائلية مما يعيق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
5. عدم تطبيق التشريعات والقوانين التي تلزم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العراق.
6. بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات العامة غير جاهزة للتحول من المعايير المحاسبية المحلية إلى المحاسبية الدولية.
7. عدم استخدام استراتيجية موحدة بين الجهات المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مثل ديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين والمدققين.

8. عدم الاستفادة من تجربة القطاع المصرفي في العراق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
9. الطبيعة المعقدة التي تعاني منها بعض المعايير المحاسبية الدولية حتى لو كانت مصاحبة لها تفسيرات، ولكن ستظل ذات طبيعة معقدة عند التطبيق.

المحور الثالث: إطار عام عن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

3-1. مفهوم النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين: تعتمد المصارف عادة على أنظمة محاسبية ذات طبيعة خاصة تتفق مع طبيعة العمل الذي تمارسه، ولهذا اتخذت المصارف العراقية نظاماً محاسبياً موحداً خاصاً بها بداءً من 1988/1/1 والذي وضع من قبل لجنة مشكلة في وزارة المالية بهدف تسهيل الاجراءات المحاسبية في المصارف وبالشكل الذي يمكن من توفير المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. (جهاد ومحمد، 2013: 6)

ويرى (الحاج احمد، 2022: 10) بأن النظام المحاسبي الموحد يتمثل بمجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الكيان الاقتصادي، واعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية في إطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعريفات وذلك لخدمة أهداف معينة.

ويعرفه (مشكور، 2020: 9) بأنه عبارة عن مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والمبادئ والأسس والقواعد والاجراءات اللازمة لتبويب وتشغيل وتسجيل العمليات المالية في مجموعة موحدة من السجلات المحاسبية المستخدمة داخل الكيانات الاقتصادية تبعا لنظرية القيد المزدوج وذلك نتيجة لبيان الغرض من نتيجة هذا الأعمال في الكيانات الاقتصادية، ومراكزها المالية خلال فترة زمنية معينة.

ويرى (عبد الحليم وعبد الواحد، 2018: 156) أن النظام المحاسبي يعمل على تسجيل الانشطة المتعددة التي يمارسها الكيان الاقتصادي بينه وبين الكيانات الاخرى، وتبويبها واستخلاص كافة النتائج المترتبة عنها وتقديم المعلومات للمستخدم التي يحتاجها في اتخاذ القرارات بالوقت المناسب.

ويتفق الباحث مع التعريفات السابقة في أن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين يعمل على تسهيل الاجراءات المحاسبية في المصارف من خلال تبويب وتسجيل العمليات في المصارف في مجموعة موحدة من السجلات، واعداد قوائم وحسابات ختامية في اطار محدد من الأسس والقواعد المحاسبية، بالشكل الذي يمكن من توفير المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

3-2. اهداف النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التامين: إن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي الموحد هو تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال فترة زمنية مع إمكانية استخراج التقارير بدقة وسرعة إذ تلائم احتياجات المستخدم مع الاحتفاظ بالبيانات لسنوات عدة وسهولة استرجاعها. (ديوان الرقابة المالية، 2011: 524)

وهناك أهداف أخرى للنظام المحاسبي الموحد منها (المسعودي، 2013: 55) (عبد الحليم وعبد الواحد، 2018: 156-157) (الحاج احمد، 2022: 12-14):

1. توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة والتنفيذ على كل من مستوى الكيان الاقتصادي ومستوى القطاع والمستوى القومي.

2. ربط حسابات الكيان الاقتصادي بالحسابات القومية.
3. تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها.
4. يستهدف النظام المحاسبي الموحد تخفيف العبء الملقى على عاتق الكيانات المستخدمة للنظام مع إمكانية بقاء البيانات اللازمة لأغراض المحاسب القومي والرقابة والتخطيط.

3-3. مزايا النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين: يتميز النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التامين بمجموعة من السمات وكما يأتي. (كاظم، 2011: 315)، (مشكور، 2020: 14)، (حامد واخرون، 2019: 1268)، (فيروز، 2010: 164)، (كاظم، 2011: 315):

1. **البساطة والمرونة في التطبيق:** إن البساطة التي اتسم بها النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين هي لضمان دقة التطبيق وتخفيف العبء المحاسبي على الكادر المحاسبي العامل في المصارف، حيث اتسم بالمرونة في التطبيق بهدف تمكين الوحدات من التوسع في المستويات اللاحقة لتفير ما يمكن أن تحتاجه من البيانات الأخرى لخدمة الادارة.
2. **الوضوح:** يتميز النظام المحاسبي الموحد بالوضوح الكامل وسهولة إدراك وفهم الاجراءات والمعالجات والطرق المحاسبية المستخدمة وذلك من خلال تزويد المحاسبين بأساسيات كيفية تشغيل البيانات ومعالجتها بصورة واضحة وسهلة وكذلك التصميم الجاهز عن الحسابات والقوائم المالية.
3. **وحدة النظام وشموليته:** إن وحدة النظام لم تهمل خصوصيات كل من القطاع المصرفي وقطاع التامين، حيث ظهرت تلك الخصوصية واضحة.
4. **القابلية للتطبيق:** يجب أن يطبق النظام بكامل أحكامه من تاريخ الموافقة عليه وسريانه كقانون ملزم.
5. **اعتماد نظام الترقيم العشري:** حيث اعتماد نظام الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي والمتجانس لحسابات الدليل، وذلك بهدف خدمة التخطيط والمتابعة والرقابة.

3-4. خصائص النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين: يتسم النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين بتعدد الاجراءات المحاسبية وذلك للترابط والتناسق بين اعمال الاقسام المختلفة فيه، وذلك عن طريق الكشوفات واجراء المطابقات واستخراج الموازين لغرض الرقابة عليه وتوفير الحماية للموارد والأصول من أي سوء تصرف مع الدقة والوضوح في البيانات والمعلومات، لذلك فأن للنظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين خصائص مميزة نابعة من خصوصية الاعمال والمهام والوظائف التي تؤديها المصارف الحكومية، (الحاج احمد، 2022: 15)، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي (قريرة، 2016: 18) (عاشور، 2009: 291) (لباز، 2013: 4):

1. يتميز النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بالدقة والامانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية واستخراج المعلومات المطلوبة.
2. يوفر معلومات مالية واضحة ومتلائمة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين الحاليين منهم او المستقبلين.
3. معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
4. وصف المحتوى لكل الوضعيات المالية التي ينبغي ان يقدمها المصرف عن جدول التدفقات وحساب النتيجة المحصلة للخزينة المالية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 163-178
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.9

المحور الرابع: تأثير معايير الابلاغ المالي الدولية للأصول على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين

سيتم في هذا المحور تناول معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمعالجة المحاسبية لعرض وقياس الاصول، والاختلافات والفروق بين كل من معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالأصول وبين النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف وشركات التامين وكما يأتي:

4-1. تأثير معيار IAS1 "عرض القوائم المالية": يتضمن هذا المعيار كل متطلبات عرض القوائم المالية المقارنة بشكل جيد، ويطبق لتحقيق الهدف العام وهو توفير معلومات محاسبية للمستفيدين من القوائم المالية.

حيث إن ما يقابل هذا المعيار في العراق هو القاعدة المحاسبية رقم 6 الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية.

يهدف المعيار المحاسبي الدولي IAS1إلى تحديد الأسس التي يتم على ضوئها عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، بغرض ضمان إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى (زكرياء، 2019: 88).

حيث ويرسم معيار IAS1 الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى الحد الأدنى مما يمكن عرضه في القوائم المالية، إذ يجب على الكيان الاقتصادي القيام ببيان واضح وغير متحفظ في الملاحظات، يفيد في التزام الكيان الاقتصادي بالمعايير الدولية عند إعداد بياناته المالية، الأمر الذي سيؤدي لعرضها بشكل عادل.

- ❖ وتقوم الادارة بتقييم قدرة الكيان الاقتصادي على الاستمرار، وتعد البيانات المالية الخاصة بها على هذا الاساس، مالم يكن الكيان الاقتصادي في طور التصفية أو وقف النشاط، ويجب الافصاح عن الشكوك حول قدرة الكيان الاقتصادي بالاستمرار أو لا حال وجود شكوك أو ظروف جوهرية تفيد ذلك.
- ❖ يعرض بشكل منفصل جميع الفئات الجوهرية، والبنود ذات الطبيعة أو الوظائف المختلفة، والتي يجوز عمل المقاصة بين أصل والتزام أو دخل ومصروف مالم يكن ذلك مطلوبا أو مسموحا به من أحد المعايير.
- ❖ يعترف الكيان الاقتصادي بجميع بنود الدخل والمصاريف في دخل الفترة، إلا إذا تطلب المعيار الدولي وسمح بخلاف ذلك.
- ❖ يجب الافصاح عن جميع المعلومات والبيانات الضرورية لفهم بنود القوائم والبيانات المالية.
- ❖ يجب الافصاح عن جميع السياسات المحاسبية الهامة والمتبعة

وفيما يلي سيتم توضيح تأثير استخدام معيار المحاسبة الدولي IAS1 في المصارف والتشابه والاختلاف بين المعيار والنظام المحاسبي الموحد وكما يأتي:

أ. **من حيث المصطلحات:** هناك تسميات حديثة وردت في المعيار والتي سيتم استعراض الأبرز منها ومقارنتها مع المصطلحات المستخدمة وفق النظام المحاسبي الموحد.

1. تطلق تسمية (الكيان الاقتصادي) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (كيان) من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية.

2. تطلق تسمية (الميزانية العامة) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (قائمة المركز المالي) من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية.
3. تطلق تسمية (كشف التدفق النقدي) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (قائمة التدفقات النقدية) من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية.
4. تطلق تسمية (قائمة الدخل) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (قائمة الربح والخسارة) من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية.
5. تستحدث قائمة الدخل الشامل الآخر من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية في حين ليس لها وجود في النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف الحكومية، في حين أن المصارف الاهلية بدأت باتباع المعايير الدولية وتم ادراج هذه القائمة من ضمن قوائمها الاساسية.
6. تطلق تسمية (الاصول الثابتة) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (الأصول غير المتداولة) من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية.
7. تطلق تسمية (الكشوفات المالية) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (القوائم المالية) من قبل معايير الابلاغ المالي الدولية.

من خلال ما سبق يلاحظ أنه هناك اختلاف في المصطلحات بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير الابلاغ المالي الدولية، حيث إنه عند اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية سيؤدي إلى التوحيد في المصطلحات المحاسبية والتي هي نقطة أساسية والتي تعاني منها المحاسبة بسبب مشاكل الترجمة واختلاف البيئة من بلد إلى آخر.

وكذلك تم التطرق إلى بعض المسميات والفقرات التي ليست موجودة في النظام المحاسبي الموحد والتي هي موجودة في معايير الابلاغ المالي الدولية، والتي تساعد وتوضح بعض العمليات والتصرفات المحاسبية بصورة أكثر دقة من النظام المحاسبي الموحد وأيضا تعمل على توحيد السياسات بين البلد وباقي دول العالم التي تطبق هذه المعايير، وأيضا تعمل على بيان جميع التغيرات الحاصلة في القوائم المالية والتصرفات المحاسبية بدقة عالية.

ب. من حيث طريقة العرض: يلاحظ أن هناك فروقات بين النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين ومعايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs من ناحية الشكل وعرض البيانات في القوائم المالية كالآتي:

1. إن القوائم تقدم بشكل جدول أو قائمة حسب رغبة الكيان الاقتصادي بطريقة العرض في معايير الابلاغ المالي الدولية حيث لا تشترط عرض القوائم المالية بتسلسل معين، حيث تسمح بتقدم احدى القوائم على الاخرى وعدم الالتزام بتسلسل معين لعرض القوائم المالية، مع ضرورة الحفاظ على عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى الفترة التي تليها، حيث نلاحظ أن النظام قد ألزم الكيانات الاقتصادية بطريقة عرض قائمة الميزانية بشكل جدول، وكذلك اشترط بعرض بنود الميزانية وبنود الحسابات الختامية بتسلسل معين.
2. هناك اختلاف جوهري بين معايير الابلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي الموحد من حيث القوائم المالية التي يتم اعدادها حيث إن كل من قائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية هي قوائم ليس لها وجود ضمن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين في ما يخص المصارف الحكومية، حيث يؤثر هذا بشكل كبير على النتائج والمعلومات في الكيانات الاقتصادية والتي تم اعداد حساباتها وفق النظام المحاسبي الموحد، إذ ظهرت هذه القوائم من خلال التضخم

الحاصل في أسواق رأس المال، لهذه أصبحت عملية اعادة التقييم أمر لابد منه والتي تطرأ على الأصول غير المتداولة والأسهم والمشتقات المالية وغيرها، حيث إن وجود قائمة الدخل الشامل الآخر يحول دون توزيع جزء من رأس المال كأرباح ويعود ذلك إلى أن الفروقات في اعادة تقييم الأصول غير المتداولة وفروقات ترجمة العملات والتي ينتج عنها ارباح هي في الحقيقة ارباح غير محققة ووفق معايير الابلاغ المالي الدولية تذهب إلى قائمة الدخل الشامل الآخر ومن ثم إلى حقوق الملكية وبذلك يتم المحافظة على رأس المال، وفي حالة الخسارة فإن فرق اعادة التقييم يذهب إلى قائمة الربح أو الخسارة ضمن الجانب المدين تحت مسمى فروقات إعادة التقييم تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر، بينما وفق النظام المحاسبي الموحد فهي تعد ارباح أو خسائر حقيقية ويمكن التصرف بهذه الارباح أو تعد كأرباح محتجزة.

3. وفق معايير الابلاغ المالي الدولية هناك أولوية في عرض الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة بالشكل الذي يوفر معلومات أكثر ملائمة وحسب نوع النشاط الذي يمارسه الكيان الاقتصادي في حين أن الميزانية التي تعد وفق النظام المحاسبي الموحد تستعرض الأصول الثابتة أولا ثم الأصول المتداولة.
4. من أهم الفروق أيضاً بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة الدولية هو استخدام النظام المحاسبي لدليل الحسابات الذي يشمل كافة الحسابات التسع الرئيسة الموجودة في النظام المحاسبي الموحد، وتصنيفها في الدليل المحاسبي يمثل انعكاس للتصنيفات الخاصة بمعاملات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف، مع التركيز على معاملات الفترة السابقة (AL-Najjar, 2009: 37).

2-4. تأثير معيار المحاسبة الدولي IAS16 "عقارات وآلات ومعدات": قدمت معايير الابلاغ المالي الدولية معيار IAS16 لغرض تحديد المعالجات المحاسبية للعقارات والآلات والمعدات فيما يخص الأصول الثابتة من حيث تحديد قيامها الدفترية واعباء الاهلاك وخسائر الهبوط التي يتم اثباتها، بما يساعد مستخدمو القوائم المالية من الاستفادة من هذه المعلومات.

إذ يطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 على المحاسبة عن الممتلكات والآلات والمعدات، باستثناء الحالات التي يتطلب فيها معيار آخر أو يسمح بمعالجات محاسبية مختلفة. https://www.iasplus.com

حيث يستثنى منها ما يأتي: (احمد، 2012: 31)

- ❖ الأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محازة بغرض البيع لأنها تعالج وفقا لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS5).
- ❖ الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي.
- ❖ حقوق التعدين واحتياطي التعدين مثل الزيت وغاز الطبيعي.
- ❖ الموارد غير المتجددة المماثلة.

ويمثل هدف هذا المعيار في تحديد المعالجة المحاسبية للعقارات والآلات والمعدات بحيث يستطيع مستخدمو القوائم المالية أن يميزوا المعلومات عن استثمار منشأة في عقاراتها والاتها ومعداتها عن المعلومات وعن التغيرات في مثل هذا الاستثمار. (SOCPA, 2016: 2)

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة العقارات، الآلات، والمعدات ويشمل ذلك: (توفيق وعبد الفتاح، 2019: 33)

- ❖ توقيت الاعتراف بالأصول وتسجيلها في الدفاتر.

- ❖ تحديد القيم الدفترية المعدلة للأصل باستخدام نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم .
- ❖ أعباء الاهلاك وخسائر انخفاض قيمة الاصل التي يعترف بها فيما يتعلق بتلك القيم .
- ❖ متطلبات الافصاح.

وفيما يأتي توضيح تأثير معيار المحاسبة الدولي IAS16 والتشابه والاختلاف بين المعيار والنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين وكما يأتي:

1. هناك فروقات كبيرة بين المعيار مع النظام المحاسبي الموحد من حيث التسمية وهي أن المعيار استخدم العقارات والآلات والمعدات في حين استخدم النظام المحاسبي الموحد مصطلح الأصول الثابتة.
2. لم تميز معايير الابلاغ المالي الدولية بين الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ في حين ميز النظام المحاسبي الموحد بين الحسابين الأصول الثابتة وثبتها في الدليل بحساب "11" ومشروعات تحت التنفيذ ثبتها في الدليل بحساب "12".
3. إن معايير الابلاغ المالي سمحت باستخدام أي طريقة من طرق الاستهلاك حسب اختيار الكيان الاقتصادي مع الافصاح في القوائم المالية عن ذلك والافصاح عن أي حالة تغيير للطريقة المستخدمة لحساب الاستهلاك، في حين أن النظام المحاسبي الموحد حدد طريقة واحدة لحساب الاستهلاك وهي طريقة القسط الثابتة.
4. اعتمدت معايير الابلاغ المالي الدولية اعادة التقييم بالنسبة للأصول الثابتة في حين اعتمد النظام المحاسبي الموحد على تسجيل الأصول الثابتة بكلفتها التاريخية حيث يعد هذا أبرز الاختلافات بين معايير الابلاغ المالي والنظام المحاسبي الموحد.
5. اعتمدت معايير الابلاغ المالي الدولية على اعداد قوائم عدة منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل الآخر لبيان نتائج اعادة التقييم للأصول غير المتداولة، إذا كانت قيمة اعادة التقييم للموجود أكبر من قيمته الدفترية يتم الاعتراف بالفرق ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم تسجيله ضمن فائض اعادة التقييم في حقوق الملكية، أي لا يتم الاعتراف به كجزء من ربح أو خسارة الفترة، أما إذا كان هناك انخفاض في اعادة التقييم يتم الاعتراف به في الارباح والخسائر المتعلقة بالموجود، أما في النظام فإنه لم يتم التطرق إلى هذه القوائم ولم يتم الاعتراف بفروق اعادة التقييم في المصارف الحكومية.
6. اعتمد النظام المحاسبي الموحد على الحسابات المتقابلة المدينة والدائنة والتي تعد حسابات سيطرة وضعها النظام المحاسبي الموحد لتسهيل حساب الفروقات والتغيرات في بعض البنود، في حين لا يوجد حسابات متقابلة مدينة ودائنة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية.

4-3. تأثير معيار المحاسبة الدولي IAS36 "انخفاض قيمة الاصول": هدف المعيار هو وصف الإجراءات التي يطبقها الكيان لضمان أن لا تسجل الأصول بما يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، ووفق المعيار يجب على الكيان أن يقوم بالتقدير في تاريخ إعداد القوائم المالية ما إذا كان هناك إي مؤشر يدل على أن الأصل قد تنخفض قيمته، وعندها يجب أن يقدر المبلغ القابل للاسترداد والذي يمثل أعلى قيمة بين صافي سعر البيع، وقيمة استخدامه، فصافي سعر البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال بيع الأصل في ظروف منافسة طبيعية بين الأطراف المختلفة بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة، أما قيمة استخدام الأصل فهي تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية

المستقبلية المقدرة المتوقعة من استمرار استعمال هذا الأصل، والتخلص منه بعد انتهاء عمره الإنتاجي، وبغض النظر على ظهور هذه المؤشرات أم لا يقوم الكيان بما يأتي:

1. إجراء اختبار لانخفاض القيمة للأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي غير محدد وتلك التي ليست متاحة للاستخدام، وذلك من خلال مقارنة قيمتها الدفترية بمبلغها القابل للاسترداد.
2. إجراء الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهرة.

وحسب هذا المعيار يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل كعباء في جدول حساب النتائج إلا إذا تعلقت بأصل مسجل بمبلغ معاد تقييمه بموجب معيار محاسبي آخر فتعالج على أنها خسائر إعادة التقييم وفق لذلك المعيار، وإذا تبين أن خسارة انخفاض القيمة المعترف بها في السنوات السابقة غير مبررة فتدرج في جدول حساب النتائج كنواتج، إلا إذا تعلقت بأصل مسجل بمبلغ معاد تقييمه بموجب معيار محاسبي أخر فتعدّ ارتفاع إعادة التقييم وتعالج وفق ذلك المعيار.

ويتطلب المعيار تحديد خسارة انخفاض قيمة الأصول بشكل منفرد وذلك من خلال تحديد المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل، أما إذا تعذر ذلك فيتوجب على الكيان تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة تولد النقد ومقارنته مع القيمة الدفترية لكافة الأصول المنتمية لوحدة توليد النقد ويجب أن تشمل القوائم المالية معلومات حول خسائر انخفاض القيمة والمبالغ المستردة لكل فئة من الأصول في جدول حساب النتائج خلال.

وعليه ومما تم عرضه من السياسات الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الأصول المشار اليه، وما ورد من المعالجات للأصول وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين، نلاحظ أن النظام المحاسبي الموحد بعيد كل البعد عن المتطلبات في معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الأصول، حيث إن المعيار يشكل حالة متقدمة من في مواجهة الأصول وقيمة انخفاضها، والتي من الضروري على النظام مواكبة هذه التطورات الحاصلة في هذا المعيار.

يرى الباحثان مما سبق من شرح أن هناك تأثير لعملية إعادة التقييم للأصول الخاصة بالمصارف وايضا هناك اختلافات بين النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف وشركات التامين وبين معايير الابلاغ المالي الدولية، حيث يمثل الاختلاف الأساس الذي تم التطرق اليه في كيفية المعالجة المحاسبية للأصول، إذ تمثل عملية اعادة تقييم الأصول الاختلاف الجوهري بينهم، إذ إن النظام المحاسبي الموحد لم يقم بالقيام بعملية اعادة التقييم في معالجاته المحاسبية للأصول في حين أن معايير الابلاغ المالي الدولية اتاحت القيام بهذه العملية في حالة وجود فرق كبير وله تأثير بالأهمية النسبية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصل المراد اعادة تقييمه، وان القيام بهذه العملية جاء للتوضيح والاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المتحققة الناتجة من هذه العملية وعدم الانتظار إلى حين البيع للاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر، حيث إن القيام بهذه العملية يعطي صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للمصارف، إذ يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة من هذه العملية بأنها خسائر فترة وتضاف إلى أرباح وخسائر الفترة تطبيقا لسياسة الحيطة والحذر، في حين يتم الاعتراف بالأرباح المتحققة من عملية اعادة التقييم واضافتها إلى قائمة الدخل الشامل الآخر وتضاف بعد ذلك إلى حقوق الملكية ضمن حساب فائض اعادة التقييم، إذ إن استخدام عملية اعادة التقييم يعمل على اعطاء الصورة الحقيقية للأصول وبذلك اعطاء صورة واضحة ودقيقة عن المصرف.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

5-1. الاستنتاجات:

1. هناك ضعف في بعض الحالات من قبل النظام المحاسبي الموحد في المعالجات المحاسبية التي يقوم بها وعدم قدرته على معالجة بعض الحالات التي تجري في الكيانات الاقتصادية.
2. هناك اختلاف بين النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين ومعايير الابلاغ المالي الدولية في اعداد القوائم المالية، حيث إن هذا الاختلاف يظهر بسبب السياسات والتشريعات التي تحكم كل بلد.
3. النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين يعاني من عدم التحديث لفترة طويلة وعدم استجابته للتطورات العالمية التي طرأت على المحاسبة نتيجة الظروف الاقتصادية والبيئية في العراق.
4. هناك صعوبة في التوافق بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير الابلاغ المالي الدولية وذلك بسبب تأثره بصورة كبيرة بالوضع الراهن للبلد والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها العراق.
5. إن النظام المحاسبي الموحد يجد صعوبة في فهم معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، لما تتضمنه من معالجات محاسبية معقدة، وكثرة التعديلات التي تجرى عليها وعدم قدرة النظام المحاسبي الموحد من التكييف مع سرعة هذه التغيرات التي تجري عليها.
6. إن أحد أهم معوقات النظام المحاسبي الموحد في التحول إلى معايير الابلاغ المالي الدولية هي أن الكوادر البشرية غير مؤهلة بشكل كافي وهناك ضعف وغياب في الوعي المحاسبي لكل من الجهات الادارية والكوادر القائمة بالعمل المحاسبي في البيئة العراقية.
7. هناك اختلاف واضح في المعالجات المحاسبية التي يتم اعتمادها عند تطبيق كل من النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين أو تطبيق معايير الابلاغ المالية الدولية IFRSs.

5-2. التوصيات:

1. تحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وتطويره وذلك لمواكبة التطورات المحاسبية الحديثة والمعاصرة، وتقريب وجهات النظر والعمل على التوافق بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير الابلاغ المالي الدولية، وذلك للحصول على قوائم مالية تتوافق مع القوائم المالية المعدة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية.
2. العمل على تقريب المعالجات المحاسبية واعتماد المعالجات المحاسبية التي أقرتها معايير الابلاغ المالي الدولية وذلك لأن هذه المعايير تمثل رأي الكثير من الدول وعند اعدادها يتم الأخذ بالرأي والمشورة دولياً.
3. ضرورة تأهيل وتعليم الكوادر البشرية العاملة في المجال المحاسبي، من خلال اعداد برامج ودورات تدريبية خاصة بتعليم وتوضيح معايير الابلاغ المالي الدولية، وأيضا العمل على ترجمة وايضاح هذه المعايير بصورة كافية، لكي تمكن المهنيين من تطبيق هذه المعايير بشكل فوري ومباشر.
4. ضرورة تقديم الدعم من قبل الدولة للتحول إلى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لأن هذا التحول يحتاج إلى نفقات كبيرة في مراحل العمل الأولى.
5. الحاجة إلى التواصل والارتقاء مع كافة التطورات والمستجدات التي تجري على معايير الابلاغ المالي الدولية، والعمل على تكييف النظام المحاسبي الموحد وفق هذه التغيرات والتطورات التي تجري ومواكبتها، وذلك للارتقاء بمستوى العمل المحاسبي وخلق بيئة عمل مناسبة والتشجيع على الانفتاح الدولي وجلب الاستثمارات الاجنبية.

6. ترك العمل على تسجيل الأصول غير المتداولة وفق تكلفتها التاريخية والعمل على معرفة وتقدير قيمتها العادلة، والقيام بإجراء اعادة تقييم لهذه الأصول وفقا لقيمتها العادلة في الوقت الراهن.
7. العمل على تفسير متطلبات معايير المحاسبة الدولية بصورة تمكن مستخدميها من التحول إليها بسهولة وسلاسة والتعريف بمتطلبات ومضامين هذه المعايير بصورة واضحة وقابلة للفهم.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. جبر وذياب، عبد الجبار علوان، سجار عامر، (2021)، الابلاغ المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تعزيز مستوى الشفافية في القوائم المالية: دراسة تطبيقية في عينة من شركات الاستثمار العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 50، العراق.
2. ويفر، ليزا، (2016)، ادارة التحول من US GAAP الى IFRS، تعريب لجنة البحوث والتطوير جمعية المحاسبين والمدققين الداخليين، دار حميثرا للنشر، الطبعة الاولى، مصر.
3. عبد الكاظم، محمد راضي، (2018)، مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغيرات البيئية العراقية، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 10، العدد 1، العراق.
4. الناغي وعلي، محمود، فرزدق، (2021)، محددات التحول الى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في العراق وأثرها على تحديد وعاء الضريبة على الدخل، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 45، العدد 2، مصر.
5. الحاج احمد، مجدي الريح، (2022)، أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على الاداء المالي في الوحدات الحكومية، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، الجزء الاول، الاردن.
6. مشكور، سعود جايد، (2022)، النظام المحاسبي الموحد (اطر نظرية وتطبيقات عملية)، الطبعة الثانية، العراق.
7. عبد الحليم وعبد الواحد، صفوان قصي، سمر منذر، (2018)، الالية المقترحة لأعداد كشف التدفقات النقدية المتوقع على وفق النظام المحاسبي الموحد، كجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 43، العراق.
8. ديوان الرقابة المالية، (2011)، النظام المحاسبي الموحد، الطبعة الثانية، العراق.
9. حفاصة وفرحات، امينة، عباس، (2021)، أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على تقييم الاداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة: دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة 2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد8، العدد21، العراق.
10. لفتة، منال حسين، (2021)، أثر تبني معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS في تعزيز جودة التدقيق، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 21، العراق.
11. المجربي، فاطمة علي مصباح، (2012)، قدرة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي، على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ليبيا.
12. حسن وعزيز، رازو رزكار، برزين الشيخ محمد، (2021) أثر ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في التبنؤ بالفشل المالي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف

المساهمة الخاصة في محافظة اربيل، مجلة بوليتكنيك للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، العراق.
13. لجدل الصيد واخرون، جمال عبد الناصر، واخرون، (2018)، النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع المعايير الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
14. صلاح، حواس، (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
15. عبدالله، بشرى نجم، (2009)، المداخل المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية في العراق، واهمية تفعيلها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2، العدد 8، العراق.
16. احمد، بن خديم الله، 2012، المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
17. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، 2016، معيار المحاسبي الدولي 16 "العقارات والآلات والمعدات".
18. توفيق، بن عميرة، قادري عبد الفتاح، 2019، المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 – دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة بولاية غرداية للسنة المالية 2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.
19. المسعودي، رزاق شاكر شافي، (2013)، مدى فاعلية النظام المحاسبي الموحد في الرقابة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات، بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية.
20. كاظم، حاتم كريم، (2011)، تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)، مجلة مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد 22، العراق.
21. حامد وخرون، اردلان اسماعيل، واخرون، (2019)، معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد الى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في اقليم كردستان/ العراق (دراسة استطلاعية لاراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/ فرع اربيل)، مجلة قه لاي زانيست العلمية، المجلد 4، العدد4، العراق.
22. فيروز، تاج الدين محمد، (2010)، نظام محاسبي موحد لمؤسسات التعليم العالي الحكومي بالسودان – دراسة محاسبية تطبيقية، مجلة جامعة ام درمان الإسلامية، العدد 18، السودان.
23. قريرة، رشيد، (2016)، تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التامين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF): دراسة حالة لعينة من شركات تامين الاضرار في الجزائر سنة 2015، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
24. عاشور، كنتوش، (2009)، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS\IFRSs) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الجزائر.

25. لباز، شهرزاد، (2013)، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية – (دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BAT\SUD، بورقلة) وحدة الاشغال الثانوية (2010-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
26. زكرياء، سوداني، (2019)، الافصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير الدولية IAS\IFRS – دراسة حالة بمؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Fera, P., (2016), The Impact of Voluntary and Mandatory IAS/IFRS Adoption: A. International Journal of Business and Management, 11(10).
2. Jibril, R. S., (2019), The impact of international financial reporting stanadard (IFRS) adoption on accounting quality in Nigerian listed money deposit banks. Applied Finance and Accounting, 5(1), 49-57.
3. Almaharmeh, M. I., (2017), Do IFRS adoption, financial analysts and earnings quality affect the informativeness of stock price? Evidence from the uk (Doctoral dissertation, University of Salford).
4. Alappatt, T. M., (2020), Impact of Adoption of International Financial Reporting Standards and Financial Crisis on Accounting Quality of Australian Listed Companies (Doctoral dissertation, Curtin University).
5. Gomez, C., (2012), Auditing and assurance: Theory and practice. PHI Learning Pvt. Ltd.
6. Akpomi, M. E., & Nnadi, M. A., (2017), The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on Foreign Direct Investments (FDI): Evidence from Africa and implications for managers of education.
7. Al Najjar, F. K., (2009), Accounting in Iraq Babylon: A historical perspective. Oil, Gas& Energy Quarterly, 58, 125-140.
8. Mahmood, S. M., Hussein, A. I., & Hussein, S. S. (2018). The impact of IFRS adoption on the relationship between corporate governance and agency costs. Opción, 34(86), 2279-2297.

Enternet:

1. https://www.iasplus.com